ANNEX V

المرفق الخامس

اللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات

جنيف ، يوم الخميس في ١٥ يونيه/حزيران ٢٠٠٠

البند ٣ من جدول الأعمال

دور الويبو وأنشطتها في عالم متغير

عرض يلقيه السيد/هنري أولسن

١٧ أبريل/نيسان ٢٠٠٠

الخلفية

١ - كانت قضية العولمة وآثارها ونفوذ "المجتمع المدني" على صعيد صنع القرار على المستوى الوطني والدولي ، مؤخرا ، موضع قلق تفاقم ليحتل مكانة الصدارة . وكان في خضم ذلك القلق قانون الملكية الفكرية وآثاره ودور المنظمات الدولية الحكومية ومنها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) . وشملت مناقشة تلك القضايا عنصرين رئيسيين هما دور المجتمع المدني والعلاقة معه من جهة وعملية اتخاذ القرار في المنظمات ونفوذ المجموعات المهمة من البلدان أو عدم نفوذها في ذلك السياق .

٢ - وقد قيل أن الجدالات التي مست مؤخرا منظمة التجارة العالمية ومنظمات دولية حكومية أخرى قد تحمل تحديات لما قد يسمى "شرعية" تلك المنظمات في اتخاذ قراراتها . وتستحق الآراء المعبر عنها والتطورات التي حدثت اهتماما جديا حتى وان لم يكن الواحد منا يوافق على النقد المطروح . وفيما يخص القضايا السياسية عامة ، يبدو من المناسب أن تتصدى لها اللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات للنظر في ما اذا كانت تستدعي أي عمل خاص من قبل الويبو لمواجهة التحديات السياسية والأخرى التي قد تنبثق عن تلك التطورات في المستقبل .

٣ - والعولمة وان لم يكن منها بد تواجه تحديات . ويمس ذلك بالتالي مجال الملكية الفكرية . وقد قارن البعض الشعور المناهض للعولمة حاليا بحركة حماية البيئة في الخمسينيات – التي لم يحملها أحد على محمل الجد وقتئذ . ويُخشى الآن أن تتفاقم مقاومة تطبيق معايير عالية لحماية حقوق الملكية الفكرية . فكيف من الممكن التعامل مع ذلك الشعور المتنامي ؟ وكيف من الممكن تحديد أي عمل ينبغي اتخاذه لمجابهة ذلك الشعور ؟

٤ - ولعل هناك مجالين يثيران القلق . أحدهما يكثر فيه الجدل بصورة خاصة والثاني الأساليب والوسائل التي قد تعتمدها المنظمات الدولية الحكومية والويبو خصيصا لتناول قضية تطوير قانون الملكية الفكرية عامة .

"القضايا المثيرة للجدل"

٥ - يرد فيما يلي بيان **مواطن القلق العامة** :

"١" تزداد حماية الملكية الفكرية قوة نتيجة للعولمة والتطورات التكنولوجية (فعلى سبيل المثال اتساع نطاق حق المؤلف واتاحة البراءات في مجالات جديدة لطرائق الصنع والمنتجات النهائية وحماية معززة في مجالات تكنولوجية حيوية مثل برامج الحاسوب وقواعد البيانات غير الأصلية) . ويعتبر البعض ذلك غير مفيد بل ضاراً بالمجتمع ؛

"٢" ويزيد عدد الذين يعتبرون حماية الملكية الفكرية وسيلة لحماية المصالح الاقتصادية لأصحاب الحقوق بدلا من حفز النشاط الابداعي (الذي كان هدفها الأصلي) بتوفير حقوق استئثارية محدودة الأجل مقابل اتاحة نتائج الابداع الفكري للمجتمع ؛

"٣" ويرى البعض أن حماية الملكية الفكرية انما تتوجه تدريجيا نحو حماية المنتِج بدلا من المبدع .

٦ - ويرد فيما يلي بيان أهم **القضايا المثيرة للجدل بصفة خاصة** حتى الآن :

"١" حماية المستحضرات الصيدلية بموجب البراءات (وقد أشار البعض الى أن ذلك يؤدي الى خلق "فصل عنصري صحي" بالنسبة الى بعض البلدان النامية) ؛

"٢" وحماية الأصناف النباتية التي تعد ضارة بالمزارعين في البلدان النامية ؛

"٣" وتوفير الحماية بموجب البراءات للمجين (البشري وغيره) ؛

"٤" وتوفير الحماية الطويلة الأجل والمتينة في مجال التكنولوجيا العليا ؛

"٥" وحماية البيانات الجغرافية (المهمة بالنسبة الى بعض البلدان والأقل أهمية بالنسبة الى غيرها) ؛

"٦" وما يطلق عليه بالاستثناء الثقافي ؛

"٧" واستعمال الأموال العامة لمكافحة القرصنة وحماية المصالح الخاصة ؛

"٨" والاستثمارات اللازمة لانشاء أنظمة الانفاذ الفعالة في البلدان النامية مثلا لفائدة مالكي الحقوق الذين قد يكونون في أماكن أخرى من العالم .

٧ - وتخفف قوانين المنافسة من وطأة الآثار الضارة التي قد تترتب على نظام حماية شديدة جدا في مجال الملكية الفكرية في معظم البلدان الصناعية على الأقل . ومع ذلك ، فان تلك التدابير ليست متوافرة دائما بالدرجة ذاتها في بلدان أخرى .

٨ - ونظرا الى الطابع المعقد الذي تتسم به القضايا وصعوبة معالجة الآثار الاقتصادية والسياسية المترتبة على التطورات الوارد وصفها أعلاه ، يبدو أن من الممكن تدارك الوضع باتخاذ التدابير الرئيسية التالية :

"١" تحسين الجهود المبذولة من أجل تعميم المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية وآثارها ؛

"٢" واسداء المشورة العملية من أجل مساعدة البلدان على معالجة مسائل الملكية الفكرية في السياق الدولي (ويذكر على سبيل المثال المركز القائم في منظمة التجارة العالمية لمساعدة البلدان النامية في منازعاتها واقدام مكتب محاماة على الاستعانة بمحامين متخصصين لمساعدة البلدان التي تحتاج الى النصح والمشورة بشأن المسائل الخاصة بالمنظمة المذكورة) .

٩ - ويجدر النظر في ما قد تسهم به الويبو في هذا السياق .

منهج الويبو في تناول القضايا المطروحة

١٠- من الطبيعي والمحتم جدا أن بعض الآراء الناقدة قد ظهرت بشأن المنهج التي اتبعته الويبو ، ضمن منظمات أخرى ، في تناول مسائل الملكية الفكرية . وتركز تلك الآراء فيما يبدو على النقاط الرئيسية الوارد ذكرها أدناه .

١١- يتعين ايلاء العناية **لقانون المنافسة وسياستها وللآثار والمبررات الاقتصادية لزيادة حماية الملكية الفكرية** من منظور أوسع (وتذكر هنا على سبيل المثال أحكام الاتحاد الأوروبي بشأن الجمع والتفكيك في مجال برامج الحاسوب التي تنتقدها كبار شركات برامج الحاسوب ولكنها بدأ تطبيقها مع ذلك من أجل النهوض بالمنافسة) . ويدعو البعض الى ضرورة اجراء تحليل اقتصادي للآثار المترتبة على الاطار القانوني للملكية الفكرية وآثار التغييرات المدخلة عليه .

١٢- وهناك حاجة الى **تحليل تكنولوجي جيد** يستند الى اقتراحات بشأن اطار قانوني مناسب (ويذكر هنا على سبيل المثال أيضا الجدال الحاد - والخلط - الملاحظ في الاتحاد الأوروبي بشأن طبيعة النسخ العرضية التي تعد أثناء الارسال عبر الانترنت أو غيرها من شبكات المعلوماتية وطريقة تناول تلك النسخ قانونيا) .

١٣- وينبغي ايلاء العناية للحاجة الى **تحليل قدرة الأطر المعمول بها في مجال الملكية الفكرية على "استيعاب" الظواهر الجديدة كما يجب** ولا سيما في مجال التكنولوجيا العليا والبيوتكنولوجيا . ومن الممكن توسيع نطاق نظام البراءات ونظام حق المؤلف الحاليين ليشملا تلك الظواهر الجديدة ومن الممكن مراعاة بعض المشكلات في قانون الأسرار التجارية ولكن هناك بعض الأمور التي تحد من ذلك (مثل تطبيق ما يسمى "الشكاوى غير المتعلقة بالمخالفات" في منظمة التجارة العالمية في سياق الملكية الفكرية وما قد يترتب على ذلك من آثار) . وقد يستدعي الوضع في نهاية المطاف النظر في جدوى اقامة أنظمة خاصة للحماية خلاف الأنظمة التقليدية .

١٤- وهناك حاجة الى **النظر الى الملكية الفكرية في السياق الواسع للتنظيم البنيوي لأي بلد أو اقليم وتكييفها وفقا للظروف السائدة .** فتلك المجموعة من القوانين تعد وتطبق في محيطها الخاص القائم . وفي هذا السياق ، تعود الى الأذهان الآثار الايجابية والسلبية لما يسمى "الشكاوى غير المتعلقة بالمخالفات" .

١٥- وكما ورد أعلاه ، فهذه بعض من الملاحظات الناقدة . وقد لا يتفق الجميع بالضرورة على ما ورد فيها من تعبير عن القلق والآراء في النقاش الدولي . على أن النقاش جار ومن المهم أن تكون اللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات على وعي بتلك الآراء لبحثها والنظر في العمل المناسب الذي من الممكن اتخاذه .

[نهاية المرفقات والوثيقة]